

حقوق وحرية الباعة المتجولين .  
 وفي نفس السياق وعن ممارسات و تعسفات مكاتب الإشغال التي تطال الباعة المتجولون يوميا أكد الأستاذ المحامي/ فيصل مجاهد الاسدي ان موظفي مكتب الأشغال وجنود الأمن يمارسون انتهاكات تمس حقوق وحرية الباعة المتجولين.  
 وكشف المحامي الاسدي عن العديد من القضايا التي تخص الباعة المتجولين تابعها بنفسه أمام القضاء منها قيام منطقة أمن الثورة باعتقال عدد خمسة عشر بائع متجول من الحصة في سجن المنطقة ثم تم تهريبهم إلى سجن مركز الحميري للشرطة عندما وصلتهم معلومات عن نزول لجنة من النيابة للتفتيش على السجون،

عدد من الإصابات التي تعرض لها الباعة نتيجة للعنف والقوة. وعن دور مجلس النواب في مناصرة قضايا الباعة المتجولين قال البرلماني الشامي: عدد من أعضاء البرلمان تبنا قضايا الباعة وتم تشكيل لجان للتحقيق في الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها الباعة ولكن البرلمان يظل محكوما بالتصويت فلا يستطيع البرلمان نزع الثقة من وزير أو محافظ أو مسئول بسبب انه اعتدى على مواطن بشكل غير قانوني لان الامر يخضع في النهاية لتصويب كتلة الأغلبية التي تتبع التوجيهات من الحكومة.

- المحامي/ فيصل الاسدي: موظفي مكتب الأشغال وجنود الأمن يمارسون انتهاكات تمس



الشامي

### يتمنى ان تسود روح أخرى غير روح العنف في التعامل مع الباعة المتجولين

قضائي .  
 وتوجه البرلماني العنسي برسالة مناشدة إلى وزير الدولة أمين العاصمة وكل الجهات المعنية والمكاتب التنفيذية للنظر بعين الرأفة والرحمة والعطف تجاه البسطاء من الناس كالباعة المتجولين مطالباً في الوقت نفسه بالضرب بيد من حديد على المخالفين للقانون ممن ينفذون عملية المطاردة والمصادرة لأموال الغير. وعن دور مجلس النواب في مناصرة الباعة المتجولين قال البرلماني العنسي نحن نرفض تماماً التعسفات التي يتعرض لها الباعة وسيكون أعضاء البرلمان إلى جانب المظلومين مدافعين عن الحق.

- من جانبه تمنى البرلماني **زيد الشامي** - ان تسود روح أخرى غير روح العنف في التعامل مع الباعة المتجولين وخلق توعية بين أوساط الباعة وتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم بعيداً عن ممارسة القوة والعنف التي تزيد الأحقاد والكرهية مشيراً في الوقت ذاته إلى وجود



العنسي

### العرف والشرع لا يجيز مصادرة الأموال ومطاردة الأشخاص إلا وفقاً للقانون

القانون إلا على الضعفاء دون الأقوياء بدليل ان معظم قضايا الباعة المرفوعة على الأشغال شبه مجمدة وعن دور مجلس النواب في مناصرة الباعة قال البعداني نحن كأعضاء في البرلمان نسعى لمناصرة الحق وضد كل باطل.

أما البرلماني **علي حسين العنسي** - فقد صنف الأشخاص الذين يمارسون مصادرة الأموال والممتلكات دون وجه حق ضمن قانون الهمجية مشيراً إلى ان العرف والشرع لا يجيز مصادرة الأموال ومطاردة الأشخاص إلا وفقاً للقانون . وأكد البرلماني العنسي ان كثيراً من الممارسات التي تتخذها مكاتب الأشغال والبلدية على وجه الخصوص وبعض أقسام الشرطة ضد الباعة المتجولين والبساطين يأتي خارج الإطار القانوني مبررين ذلك إلى ما يجيز لهم عملية المصادرة منوها إلى انه لا يوجد أي نص قانوني يجيز مصادرة الممتلكات مطلقاً تحت أي مبررات أو ذرائع إلا بحكم

